

يصدرها بالعربية

موقع بيم الكوردي

نحن

نعمل من أجل قبول الآخر المختلف
وصون حقه الإنساني في الحرية

ملاحظة: تردنا بعض المقالات التي ننشرها من باب احترام حرية الرأي فقط، ولكن لا نتفق أبداً مع أسلوب أصحابها في التعامل مع بعض رموز الحركة السياسية الكوردية أو المعارضة السورية، لذا نأمل الانتباه إلى هذه الناحية من قبل الاخوة والأخوات الذين يرسلوننا...



الحرية لحسن صالح، معروف ملا أحمد، محمد مصطفي، مشعل التمو، مصطفى جمعة، مصطفى اسماعيل ومحمد صالح خليل وإسائر معتقلي الرأي القدامى والجدد في سوريا

كلماتك ستبقى نوراً يضيء طريق الحرية



أين فلسطين من المنازلة التركية – الاسرائيلية



صلاح بدر الدين

اسرائيل ككيان غاصب معاد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بات مكشوفاً للعالم أجمع مستمر في ممارسة ارهاب الدولة منذ قيامه و آخره الهجوم العسكري على بواخر محملة بالمون في عرض البحر – بغض النظر عن ملابسات الجريمة - والذي أودى بحياة عدد من الأشخاص وجرح آخرين وقوبل بالادانة والاستنكار الدوليين بل حتى الاعلام الاسرائيلي وأوساط حركات السلام والمجتمع المدني لم يستسيغوا عملية الجيش ولم تعد أعمال حكومات اسرائيل المعادية تجاه الفلسطينيين تفاجيء المجتمع الدولي الى درجة انعدام الاهتمام بتفاصيل الوقائع العسكرية التي تكون اسرائيل طرفاً فيها وعدم انتظار نتائج التحقيقات المعروفة سلفاً والتي لم تؤدي الى احقاق الحق ومعاقبة الجاني منذ قيام هذه الدولة وحتى الآن وسيلحق القرار الأخير لمجلس الأمن القاضي بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة بشأن عملية القرصنة الاسرائيلية في عرض المياه الدولية بتقرير –

غولديستون - الذي لم يكن الا حبرا على ورق , هذا من حيث الاطلالة الأولى على الحدث وتأكيد الثوابت بشأن الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني وطبيعة نظام تل ابيب العسكرية - الأمنية ومشروعية النضال الفلسطيني في سبيل حقه المشروع . أما من حيث أبعاد وخلفيات وأهداف الحكومة التركية الطرف الأساسي الفاعل في مشروع - اسطول الحرية - عبر هيئة الاغاثة القريية من حزب العدالة والتنمية والتنظيم الدولي لحركات الاخوان المسلمين واقحام نفسها في أمور الغير الى حدود المزايدة فتعود كما نرى الى الوقائع التالية:

1 - منذ مدة والحزب الاسلامي الحاكم في أنقرة مستغلا موقع تركيا الجيوسياسي الفاصل بين الشرق والغرب وفي الوقت ذاته مصاعب ادارة الرئيس أوباما في كل من العراق وأفغانستان وبهدف التهرب من المشاكل الداخلية وفي المقدمة القضية الكردية والقفز نحو الأمام وبسبب الضعف العربي وأزمة العراق ومشاكل ايران يحاول التصدي لقضايا أكبر من حجمه بكثير الى درجة التمادي فقد صدق زعيم هذا الحزب ورئيس الحكومة في بلاده عضو حلف الناتو التي كانت أول بلد مسلم يعترف باسرائيل بأنه حلال المشاكل وقاهر العقد ووريث السلطنة العثمانية كفيل بانجاز على ما عجز عن تحقيقه هيئة الأمم المتحدة والقوى الكبرى والعظمى من قضايا قوميات الصين والنووي الايراني والصراع العربي الاسرائيلي والأزمة العراقية وصولا الى الصومال معتقدا أن كل حكام المنطقة والعالم سيهرولون اليه أذلاء ضعفاء خاتمين كخاتم في يديه مثل الرئيس السوري.

2 - مايتعلق بالقضية الفلسطينية وعلى ضوء الانقسام الحاصل منذ انقلاب حركة حماس الدموي في غزة والتمرد على السلطة الوطنية الشرعية ورئيسها المنتخب دأبت جماعات الاسلام السياسي في المنطقة وخصوصا حركات الاخوان المسلمين ومن بينها الحزب التركي الحاكم تعمل بكل السبل من أجل تكريس الانقسام الفلسطيني واعلان امارة اسلامية في غزة لتتكرس كأول منطقة في العالم تدار من جانب احدي جماعات الاخوان بصورة منفردة متجاهلة منظمة التحرير الفلسطينية التي نالت اعتراف العالم والممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات كمظلة شرعية للسلطة ومحاور باسم الفلسطينيين مع اسرائيل والعرب والعالم وبالتالي اجراء تبديل جذري في الطبيعة الوطنية القومية التحررية للقضية الفلسطينية وتحويلها الى مسألة دينية اسلامية في مواجهة الديانة اليهودية.

3 - كما استمرت هذه الجماعات وبالتعاون مع نظامي سوريا وايران على عرقلة المصالحة الفلسطينية ووقف الحوار بين حركتي - حماس وفتح - ورفض التوقيع على الورقة المصرية بل عدم قبول وساطتها وهي معنية مباشرة بقطاع غزة واتفاقيه المعابر والقضية الفلسطينية ومقبولة دوليا لممارسة الدور المطلوب لانجاح المفاوضات المباشرة وغيرها حول القضايا العالقة وصولا الى الحل السلمي للقضية الفلسطينية بمشاركة الامم المتحدة والرباعية الدولية وأكثر من ذلك حاول الأتراك مصادرة الدور العربي وقبل ذلك السلطة الشرعية الفلسطينية والحلول محل الدور المصري الذي هو جزء من الدور القومي العام لجامعة الدول العربية وذلك للحيلولة دون عودة الحوار والمفاوضات بين طرفي الخلاف الأصليين.

4 - لاشك أن الافتتاح التركي المستجد على الموضوع الفلسطيني لايتوقف على الموضوع الأيديولوجي فحسب بل يخضع لحسابات اقتصادية ولأرباح واستثمارات تروستات الصناعة والتجارة التي تديرها الطغمة العسكرية وكبار الضباط وقادة الحزب الحاكم في العالمين العربي والاسلامي كما له صلة بالتنافس مع اسرائيل على موقع الابن المدلل للغرب وفي جزء آخر منه لعبة تركية مكشوفة لخلط الأوراق في المنطقة والتخريب على مسارات الحوارات والاجماع الدولي ان كان بما يتعلق بالاتفاق الأخير لاستئناف المفاوضات غير المباشرة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل أو التشويش مع البرازيل على الاجماع الدولي وقرارات وكالة الطاقة الدولية بخصوص النووي الايراني.

5 - الحكومة اليمينية المتطرفة في اسرائيل ليست في وارد تحقيق السلام مع السلطة الفلسطينية أو الالتزام بالقرارات الدولية بما فيها برنامج الرباعية والمقترحات الأمريكية التي ينقلها - ميتشيل - وهي تبحث دوما عن ذرائع للتصل من الوعود والعودة بين حين وآخر الى نقطة البداية وكما يبدو فانها التقطت فرصة ثمينة في الفعل التركي والباخرة السادسة لتجهز بهجوم جنودها العسكري على ما تحقق من خطوات باتجاه البدء بالمفاوضات غير المباشرة وتضع الفلسطينيين والعرب أمام خيارات قد تكون غالبيتها في غير صالح القضية الفلسطينية وعملية السلام.

6 - حركة - حماس - ليست بريئة من وضع وتنفيذ المخطط وموقفها في الأيام الأخيرة تفضح تواطؤها مثل رفضها لاستقبال وفد من - فتح - والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية من أجل المصالحة في هذه الظروف الدقيقة والتوجه سوية نحو القاهرة للتوقيع على الورقة المصرية وكأنها تنتظر تطورا ما يراه بعض المحللين الفلسطينيين بأنه استكمال الخطوة التالية من المخطط القاضي بفك الحصار عن غزة والاعتراف بسلطة - حماس - وانقلابها وانفصالها عن الضفة الغربية ولايستبعد هؤلاء أن يتم ذلك بتمرير معين من جانب أوساط غربية واسرائيلية وعربية ممانعة حتى يتحول الكيان المشوه الوليد الى خاتمة للحلم الفلسطيني وبؤرة لاستخدام تركيا وايران ضد المصالح العربية كما لايستبعد بعض المراقبين من محاولة أطراف معينة في تخفيف الضغط الدولي على ايران عبر اثاره هذه القضية.

كنا نقول على الدوام أن مقياس الانفتاحات التركية ووساطاتها المعلنة بين أطراف النزاع وبحث السياسات التركية المزعوم

عن السلام بالمنطقة يمر فقط عبر تحقيق السلم الأهلي داخل البلاد وحل القضية الكردية بأسلوب الحوار الديمقراطي أولاً وتعزيز العلاقات المتكافئة مع إقليم كردستان العراق الفدرالي والتعهد بعدم التدخل في شؤونه الداخلية خاصة عشية الزيارة الرسمية للسيد مسعود بارزاني رئيس الإقليم الى العاصمة التركية والاعتراف بجرائم إبادة الأرمن والكرد والأقوام الأخرى أما الحركات الاستعراضية وتوزيع عبارات التهديد والوعيد يمناً ويسرة من جانب السيد أردوغان وظهوره في عدة مناسبات بالأونة الأخيرة بمظهر المتطير المنفعل المهدد بعد اصطدامه بحقائق الحياة السياسية الصادمة وشعوره بالفشل في عدة جولات بينها وساطاته الإيرانية والسورية - الإسرائيلية وأخرها عودة وزير خارجيته من اجتماع مجلس الأمن حول الوضع المستجد بخفي حنين حيث كان الوزير الوحيد بين الممثلين الدائمين مزايدا في ذلك على أصحاب القضية المباشرين وهم العرب والفلسطينيون.

على أية حال من المأمول أن تساهم التطورات الأخيرة بالدفع باتجاه تحقيق العدالة وفك الحصار عن كل فلسطين واعادة الروح الى الوحدة الوطنية والمصالحة وتنشيط عملية السلام والحوار وصولا الى تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير.

القرار (2707) ليس تدبير فلاحى وإنما تمييز قومي



نوري بريمو / 1-6-2010

قلنا مرارا وتكرار بأن المراسيم والمشاريع والقرارات الاستثنائية التي يصدرها ويطبقها النظام السوري ضد شعبنا الكوردي المحروم من أبسط حقوقه القومية والوطنية والتمسك بأرضه ودياره التي توارثها عن آبائه وأجداده، هي حلقات تمييزية لمسلسل شوفيني اضطهادي يجري تنفيذه منذ عقود زمنية سادها القحط السياسي والعجاف المعيشي، وهي ليست قطعاً مجرد إجراءات إدارية يجري اتخاذها لحل هذه المشكلة الفلاحية أو تلك.. كما تدّعيه السلطات السورية!؟.

ولعلّ ما يبرر تكرارنا وما يثبت صحة أقوالنا رغم أننا ندرك بأن القارئ قد يمل من التكرار، هو أنه بتاريخ (17-3-2010) صدر قرار استثنائي آخر ومن طراز جديد وتفوح منه رائحة التمييز القومي ويأمر بنزع يد منات الفلاحين الكورد من أراضيهم ويقضي في نهاية المطاف إلى إفراغ تلك المناطق الريفية من أهلها الكورد عبر إفقارهم وتهجيرهم ليس بالقوة وإنما بإجبارهم على ترك ديارهم بعد حشرهم في خاتة الجوع الذي يفرض عليهم المضي في رحلة مشقة البحث عن لقمة عيش أولادهم خارج البلد أو في غياهب كبريات المدن السورية التي لم تعد قادرة على استيعاب موجات نزوحاتية أكثر من تلك التي حدثت وهذه التي تحدث في مناطقنا الكوردية المتصحرة شينا فشيننا بفعل فاعل سلطوي يرسم ويخطط كي يعكر صفوة حياة الكورد بأي شكل كان.

وللعلم فإنّ هذا القرار الجديد الموسوم بالرقم (2707) والذي أصدرته مديرية زراعة محافظة الحسكة وعمته على دوائرها التابعة لها، ينصّ بشكل صريح لا لبس فيه، على وجوب شطب أسماء الفلاحين الكورد من سجلات عقود الإيجار بذريعة عدم حصولهم على ترخيص قانوني وفقاً لأحكام القانون رقم 41 لعام 2004 وتعديلاته اللاحقة، علماً بأنّ هؤلاء الفلاحين كانوا بالأساس مالكيين أصلاء لهذه العقارات التي قد تضيع على أدراج رياح الاستهداف القومي، وقد تعرضوا لعملية نزع يدهم من أملاكهم بحجة تطبيق الإصلاح الزراعي الذي تم تطبيقه بشكل مشوّه في مختلف المناطق الكوردية، وللعلم أيضاً فإنّ هذا القرار الذي يشمل حوالي 3500 هكتار من الأراضي العائدة لحوالي 381 فلاح و821 محضر من 78 قرية.

وإذا كانت عقود بدل إيجار الأراضي الزراعية يجري تمديدها في كافة أنحاء سوريا بشكل أوتوماتيكي في كل عام وبحسب شهادة كافة فلاحى البلد، فيحق لنا أن نسترشد بالآية الكريمة "وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت"؟!، وأن نسال من السلطة ثمة أسئلة تفرض نفسها في هكذا حالة: ما هي الحجة التي تتذرع بها مديرية زراعة الحسكة حتى تعطي الحق لنفسها وتحرم هؤلاء الفلاحين البسطاء من حقهم القانوني في الحصول على موافقات تجديد عقود عقاراتهم على غرار ما كان يحدث بشكل روتيني سلس في الأعوام الماضية؟!، وهل ثمة مستجدات في الخطة الزراعية الحالية توجب طرد الفلاح الكوردي من أرضه التي يعمل بها هو وأسرته؟!، أم أنّ شعار "الأرض للذي يعمل بها" قد أصبح باطولياً في بلدنا ولم يعد يتناسب مع المرحلة السياسية التي تمر بها سوريا اليوم؟!، أم أنّ هنالك دواعي أخرى ومن قبيل آخر قد تكون أمنية على سبيل المثال لا الحصر؟!، أم أنّ الجواب ليس في الحسكة وإنما في دمشق العاصمة؟!.

وليس من قبيل مفاجمة الأمور لأننا نسعى لأكل العنب وليس لقتل الناطور، وبهذا الشأن الذي يخص حاضر ومستقبل هؤلاء الفلاحين الذين باتوا عرضة مباشرة لخطر التهجير القسري تحت ضغط الحاجة وأصبحوا ضحية لقضية سياسية وليس لمشكلة

فلاحية، فإن الجانب الكوردي (السياسي والفلاحي) يحق له أن يعطي الحق لنفسه وأن لا يسكت هذه المرة حيال هذا الإجراء الفوقي، وللعلم فإن المجلس السياسي الكوردي قد تعهد بأنه لن يتنازل عن هذه القضية ولن يسمح بتمرير هذا الحزام الجديد وسيدافع عن المتضررين مهما كلف الأمر، وذلك وفق الأساليب السلمية الممكنة والمتاحة والبعيدة عن أية مسلكية توتيرية قد يتهمه بها الآخرون، ومن خلال عقد إجتماعات جماهيرية لإرشاد الفلاحين والملاكين باتجاه البقاء في قراهم والتمسك بأرضهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم.

إن المطلوب من كافة فعاليات مجتمعنا أن تقف إلى جانب المجلس السياسي الكوردي لتعزيز موقعه وتقوية موقفه الدفاعي عن هكذا قضية عادلة، وإن من واجب القوى الديمقراطية ونشطاء الديمقراطية ومنظمات حقوق الانسان داخل سوريا وخارجها، أن تحدد موقفها الصريح من هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الفلاح الكوردي، وأن تحذو حذو الأمانة العامة لقوى إعلان دمشق التي اتخذت موقفاً مشرفاً عبر إصدار بيان جريء أدانت فيه القرار (2707)، وأعلنت فيه تضامنها مع الفلاحين الكورديين، وذلك في إطار تشكيل المزيد من الضغوط على الجهات المعنية لمنعها من طرد هؤلاء الضحايا من ديارهم.

الحل.. في حكومة اقلية

NAZARHAIDAR@HOTMAIL.COM

نزار حيدر



ما سأعرضه هنا من مقترح للخروج من أزمة تشكيل الحكومة العرقية الجديدة المرتقبة، فيه شئ من الغرابة، ربما، الا ان ما يشفع لهذه الغرابة امران:

الاول؛ على اعتبار ان التجربة الديمقراطية في العراق وليد جديد، نطفته قيد الانعقاد، ولذلك فليس من العيب ان نجرب ما لم يجربه الآخرون، او ان نبدع في تفاصيل التجربة كل ما من شأنه ان يساعدنا، نحن العراقيون، على بناء نموذجنا الذي نتطلع اليه، في اطار الدستور.

الثاني؛ هو ان مثل هذه الغرابة ليست جديدة على تجربتنا الديمقراطية، ففيها الكثير من الغرابة التي يبررها اللاعبون في العملية السياسية على انها تجربة جديدة لا يمكن ان نصل فيها الى النهاية المرجوة من دون ان نجرب ونتميز، فكل غرابة مبررة عندهم، فلماذا لا يحق لامثالي ان يقترح ما هو غريب، ربما؟.

فمن الغرابة مثلاً، ان تمر على الانتخابات ثلاثة اشهر قبل ان تصدق المحكمة الاتحادية على نتائجها بشكل رسمي، وهي المدة التي لم تاخذها اية انتخابات اخرى في هذا العالم، لا المتحضر منه كالولايات المتحدة الاميركية واليابان وبريطانيا، ولا المتخلف منه كالسودان واليمن وغيرها. ومن الغرابة ان يواصل زعماء الكتل الفائزة حواراتهم ثلاثة اشهر بلياليها للتوصل الى صيغ معقولة تساعد في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، اذا بنا نسمعهم في نهاية المطاف يقولون بان كل هذه الحوارات لم تكن جدية وانما كانت حوارات استئناس بالاراء وتبادل وجهات نظر ليس الا.

ومن الغرابة، ان في ديمقراطيتنا كل البرلمان يريد ان يكون في الحكومة، فليس هناك معارضة تحت قبة البرلمان، ولذلك ففي ديمقراطيتنا لا يريد احدا ان يؤدي دور الرقيب على السلطة التنفيذية.. ومن الغرابة ان ديمقراطيتنا رماها الزعماء في حضان الديكتاتوريات الحاكمة في عدد من دول الجوار كالمملكة العربية السعودية والاردن ومصر واليمن، وربما سنسمع قريباً عن الصومال واريتيريا وغيرها، فكرة ديمقراطيتنا اليوم في مرمى الديكتاتوريات.

ومن الغرابة، ان الاستجابات البرلمانية في ديمقراطيتنا الوليدة بلا نتيجة، ولذلك فعندما استجوب مجلس النواب وزراء الامن والكهرباء والتجارة والنفط وغيرها، فلا الوزراء تغيروا ولا الحال تغير، وان كل شئ بقي على حاله، ثابت لم يتغير...ومن الغرابة، ان ديمقراطيتنا بلا قانون للحزاب، ولذلك فان المتنافسين في كل انتخابات هم مجموعة ضخمة من الكتل والتيارات والافراد، ولعل هذا الامر واحد من الاسباب التي تعقد حوارات تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات، مركزية كانت او محلية لا فرق، لان الفائزين في كل مرة هم كتل متعددة وليس عدد محدد من الاحزاب.

ومن الغرابة في ديمقراطيتنا ان صندوق الانتخابات في كل مرة لم يفرز لنا لا فائزاً ولا خاسراً، فكل الكتل الحاكمة فائزة بمعنى

من المعاني ولذلك فان عيون الجميع ترنو الى مقعد رئاسة الحكومة...ومن الغرابة ان حديث القادة والزعماء عندنا انشانيا ومكررا بشكل ممل وهو نسخة طبق الاصل عن حديث اي واحد منهم، يبعث على الغثيان، ولا يشجع على الامل، فهم يتحدثون بلغة ال (لعم) فلا يقبض منهم المتابع لا حقا ولا باطلا، هدفهم ترضية انفسهم وليس ترضية الناخب.

ومن الغرابة كذلك، ان البلد الاغنى في العالم والمنطقة يعيش اكثر من 7 ملايين من ابنائه تحت خط الفقر، حسب الاحصائيات الرسمية التي اعلنت عنها الوزارات المعنية قبل يومين، وبدخل شهري وقدره (37) الف دينار عراقي، ما يعادل (32) دولار شهريا...ومن الغرابة، ان بلدنا العراق والذي هو الاغنى في العالم كما اسلفت، يعد الاول في العالم بالفساد المالي والاداري، اي ان فيه اعلى نسبة من اللصوص والحرامية. ومن الغرابة الشئ الكثير، فلماذا تستكثرون علي ان اضيف غرابة اخرى اذا كانت ستساعد في حل معضلة تشكيل الحكومة المرتقبة؟.

ان المقترح التالي، الذي احاول ان اكون معه على مسافة واحدة من كل الفرقاء المعنيين في تشكيل الحكومة المرتقبة، لم يات من فراغ وانما يستند الى حقائق دامغة اثبتتها تجربة السنوات السبع الماضية وصدقته حوارات الاشهر الثلاثة الاخيرة التي اعقبت الانتخابات النيابية التي صادقت على نتائجها مؤخرا المحكمة الاتحادية، فلقد تاكد لكل العراقيين ما يلي:

اولا: ليس هناك اي مجال للتعايش بين الكتل الفائزة، وان ما يقال عن اتفاقات وتوافقات وتفاهات ليست اكثر من احاديث انشائية لا ترقى الى مستوى الحقيقة والمسؤولية ابدأ، قد تراهم جميعا ولكن قلوبهم شتى.

فالجميع يتلفع بسياسة التربص بالآخر، ولذلك فليس من الممكن ابدأ ان ننتظر من الكتل الفائزة في الانتخابات الاخيرة اي اتفاق جدي وحقيقي، وان ما يقال عن توصلهم الى موثيق ومعاهدات مكتوبة هي في حقيقة امرها ليست اكثر من اوراق محشوة بالكلام المعسول يضحك به احدهم على ذفن الاخر لحين الاتفاق على تسمية رئيس الوزراء الجديد، ثم يبادر كل منهم الى ضرب كل هذه الاتفاقات بعرض الحائط فيما سيتطرف آخرون فيسحقونها تحت اقدامهم، كما حصل في المرات السابقة.

واذا اراد احد ان يتحقق من كلامي هذا فليتابع اي برنامج حواري على فضائية من الفضائيات، يحضر فيه مندوبو الكتل السياسية الفائزة ليتقين مما اذهب اليه، حتى (الوطني والقانون) اللذان اعلنا عن اندماجهما، تبين انه على الورق وللاسف الشديد وليس كما اعلنوا عنه وتحدثوا به، فبالامس فقط ثبت لي بالقطع واليقين ان مثل هذا الاندماج هو على الورق فقط وليس له اية مصداقية وواقعية، عندما كنت اتابع برنامجا حواريا على احدى القنوات الفضائية التابعة لاحدى الكتل المنضوية تحت مظلة الاندماج الجديد.

ثانيا: لا زال الشك والريبة هي الحاكمة بين جميع الكتل، واحيانا داخل الكتلة الواحدة، وان الرابط الوحيد الذي يساعد الكتل على الحفاظ على انسجامها ووحدتها هو الامل في السلطة، ولذلك فانا ازعم باننا سنشهد تفتت الكتلة او الكتل التي سوف لا تشارك في الحكومة المرتقبة، ولعل هذا السبب هو الذي يدفع بهم جميعا الى الحرص على ان يكون رئيس الوزراء القادم منهم، على الاقل من اجل الحفاظ على تماسك الكتلة.

والان، ما هو المقترح الذي اراه مناسباً للخروج من الازمة؟.

قبل الاجابة، علينا ان نتفق على ان الهدف من كل المراحل التي خطاها العراقيون في العملية الديمقراطية لحد الان هو من اجل تشكيل حكومة قوية قادرة على انتشال البلد من محنته والمواطن من معاناته اليومية التي بدأت تتدهور يوما بعد يوم، خاصة وان البلاد مقبلة على استحقاقات قانونية دولية مهمة وخطيرة في آن، تتمثل بالجدول الزمني ما قبل الاخير للانسحاب الاميركي العسكري الكامل من العراق، والذي يفترض، وحسب الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن، ان يكتمل نهاية العام القادم (2011) ومن المؤكد فانه ليس بالامكان تحقيق هذا الهدف الا اذا كانت الحكومة الجديدة:

اولا: منسجمة مع نفسها.

ثانيا: قادرة على تنفيذ مشروعها ومتمكنة من الانجاز بشكل قوي.

ثالثا: كفاءة تعتمد الخبرة والكفاءة والنزاهة في تولي المواقع.

رابعا: حكومة رئيس الوزراء وليست حكومة الطوائف والاحزاب والكتل السياسية.

خامسا: حكومة مبسطة اليد، قادرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

ان هذه المواصفات المطلوبة جزما في الحكومة القادمة لا يمكن ان تتحقق اذا:

اولا: تشكلت من كل الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات الاخيرة.

ثانيا: إذا اعتمدت المحاصصة والترقيات السياسية في تسمية الوزراء.

ثالثا: إذا جرت تسمية رئيس الوزراء بشروط كل الكتل، لانه سيكون رئيسا مكبلا بقيود كثيرة سوف لن يقدر على الانجاز والاداء الحسن ابدا.

لذلك اعتقد ان من المناسب الاخذ بالمقترح التالي: ان يصار الى تسمية رئيس الوزراء من احدى الكتل الثلاث الكبيرة الفائزة، وتحديد احد زعماء القوائم الثلاث الفائزة ويتم التصويت عليه تحت قبة البرلمان بالاغلبية المطلقة المطلوبة دستوريا، ثم يفسح له المجال بالكامل لتشكيل حكومته بالطريقة التي يراها ومن الوزراء الذين يرى فيهم المواصفات المطلوبة، على ان تنتقل كل الكتل البرلمانية الاخرى الى المعارضة، فلا تشترك في تشكيل الحكومة لا بوزير ولا بوكيل، وبذلك سنضمن وجود حكومة قوية لانها ستتشكل من كتلة واحدة فقط، بازاء معارضة برلمانية قوية جدا تتمثل باغلبية كبيرة جدا، ستكون قادرة على التشريع والرقابة الصارمة وتلك هي مهمة البرلمان الاساسية، كما انها ستكون قادرة على اسقاط الحكومة متى ما تشاء، ما يدفع بالحكومة الى ان تحرص على تحقيق افضل الانجاز خشية سحب الثقة البرلمانية.

وقبل ان ادلي بدلوي وارشح اسما، اود ان اوضح فكرة (حكومة اقلية) بالشكل التالي:

اولا: ان مثل هذا المقترح تم العمل به واقعا خلال الفترة المنصرمة، فاذا كانت الحكومة الحالية المنتهية ولايتها الدستورية قد تشكلت من كل الكتل البرلمانية التي فازت بمقاعدتها في مجلس النواب السابق، فانها استمرت بكتلة واحدة فقط تقريبا وهي كتلة السيد رئيس الوزراء بعد ان انسحبت عدد من الكتل البرلمانية منها كالعراقية والتيار الصدري والفضيلة وغيرهم.

بل ان الكتلة البرلمانية التي سمت رئيس الوزراء نفسها انشقت على نفسها عدة مرات، لتتحول في نهاية المطاف الى معارضة تحت قبة البرلمان على الرغم من احتفاظ احد مكوناتها بوزرائه في الحكومة.

لقد ظلت الحكومة الحالية تسير كالحلقة خلال العامية الاولين من عمرها الدستوري، عندما كانت حكومة اغلبية، لانها كانت مكبلة بشروط الكم الهائل من الكتل التي تتشكل منها، الا انها انطلقت بشكل اكبر حال تحولها الى حكومة اقلية، فانجزت خلال العامين الاخيرين من عمرها اضعاف ما انجزته في العامين الاولين، بالرغم من ان كل المنجز خلال عمرها الدستوري يظل دون المستوى المطلوب، حصل ذلك بعد ان نجح رئيس الحكومة في ملء الفراغات في حكومته بوزراء اكثر انسجاما معه، ياخذون اوامرهم منه وليس من كتلتهم واحزابهم.

ثانيا: كما ان مثل هذا المقترح سيضمن تشكيل حكومة بتوجه سياسي واحد، ولا اقول بلون اجتماعي واحد اذ من المؤكد فان رئيس الوزراء القادم، ايا كان، سيأخذ بنظر الاعتبار التنوع الاجتماعي والمناطقى والديني والاثني والمذهبي في تشكيلته حكومته، وانا شخصيا لا المس في ذلك اية عقدة، انما العقدة تكمن في تنوع التوجه السياسي للوزراء وليس في انتماءاتهم الاجتماعية.

ان في كل دول العالم المتحضر، تتشكل حكوماتها من توجه سياسي واحد، او من توجهين سياسيين اذا اضطر الحزب الفانز الى الائتلاف من حزب فانز آخر لضمان الاغلبية البرلمانية المطلوبة للمصادقة على الحكومة وبرنامجه، كما حدث ذلك مثلا في الانتخابات البرلمانية الاخيرة في بريطانيا، اما ان تتشكل الحكومة من عشرات وربما المئات من التوجهات السياسية كما هو الحال في (العراق الجديد) فان ذلك يعرقل عملها ولا يتركها تنجز شيئا.

ان لكل توجه من هذه التوجهات السياسية اجنداته وشروطه للدخول في الحكومة المرتقبة، ما يعني انها ستكون حكومة (حقل الالغام) فكيف سننتظر منها مشروعا او عملا او منجزا ما؟. انهم يريدون التدخل حتى في تسمية مدير مكتب رئيس الوزراء القادم، فضلا عن الوزراء والمستشارين والامانة العامة لمجلس الوزراء، فكيف ياترى سيقوم رئيس الحكومة القادمة باداء مهامه وتمشية اموره؟. ان كل هذا لا يعقل، فهم، بهذه الطريقة من التفكير، يحكمون على رئيس الوزراء القادم بالفشل مسبقا، لانه سوف لن يتمكن من انجاز شئ ما حتى اذا كان عبقريا او ملاكا، الا اذا لم تكن هذه الكتل جادة في تشكيل حكومة قوية ومنسجمة، وانها تريد رئيسا للوزراء دموية بيد الكتل لا يهش ولا يبش على حد قول المثل.

لقد اثبتت التجربة ان ما يسمى بحكومة (الشراكة الوطنية) وبهذه الطريقة الفجة هي اكذوبة كبرى.

ثالثا: ان حكومة الاقلية ليست بدعا في السياسة ولا حتى في الانظمة الديمقراطية، ففي الولايات المتحدة الاميركية يحدث احيانا ان يحصل الحزب المعارض على اغلبية المقاعد في مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ) فيواجه الرئيس في هذه الحالة معارضة قوية جدا في الكونغرس، والذي يبدا بالسعي لعرقلة الكثير من خططه لانه في حقيقة امره رئيس الاقلية، اذا جاز التعبير، ولهذا السبب نلاحظ دائما ان نزيل البيت الابيض يسعى جاهدا للحفاظ باغلبية المقاعد في الكونغرس من اجل ان يضمن الدعم اللازم والمستمر لبرامجه المختلفة التي يقدمها الى الكونغرس كمشاريع تشريعات دستورية ينتظر ان يصادق عليها النواب والشيوخ، فنراه في كل حملة انتخابية برلمانية يبذل قصارى جهده خلف مرشحي حزبه في الولايات ليضمن فوزهم، كما انه يضع كل سمعته ونجاحاته واعتباره وراءهم ليفوزوا، من اجل ان يحافظ على الاغلبية البرلمانية لصالح حزبه، واذا فشل في تحقيق ذلك او الحفاظ عليه فسيتحول الى ما يسمونه هنا ب (البطة العرجاء) كناية عن كونه تحول الى رئيس الاقلية.

وفي بريطانيا كذلك يحدث هذا الشيء وان كان بفترات متباعدة جدا، عندما لا يحصل اي من الاحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات البرلمانية على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة ثم يفشل الحزب الفائز، دون الاغلبية المطلوبة، في تشكيل التحالف الحكومي المطلوب لضمان الاغلبية البرلمانية، ما يفسح المجال امام رئيس الوزراء المنتهية ولايته، وهو المنهزم في هذه الحالة، الى تشكيل حكومة تسمى بحكومة الاقلية، وهي في هذه الحالة تكون بازاء اغلبية برلمانية معارضة قوية.

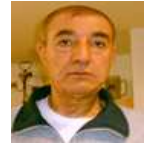
برايي، فان العراق اليوم بحاجة الى مثل هذا النوع من الحكومات، على الاقل لنضمن ان تكون حكومة قوية وليست حكومة طوائف نكرر فيها تجربة السنوات الاربع الماضية.

اعود الان لادلي برايي واقترح اسما كمرشح لرئاسة الوزراء، وانا هنا اسعى، كما اسلفت، لان اقف على مسافة واحدة من كل الفرقاء بلا تمييز، من خلال رؤية تشكلت عندي بعد متابعة دقيقة لما جرى خلال الاشهر الثلاثة الماضية، فاقول: ان المرشح الذي اراه مناسباً لتولي رئاسة الوزراء، يلزم ان يكون زعيم اكثر الكتل الفائزة انسجاماً مع نفسها، وانا شخصياً ارى ان (انتلاف دولة القانون) هو من اكثر الكتل التي يتحقق فيها هذا الشرط المهم، اما (الوطني) و (العراقية) فبرايي انها تفتقر الى ابسط نسب الانسجام الذاتي، فكيف يمكنها ان تنسجم مع الاخرين؟ ولذلك اعتقد انها ستفشل في تشكيل حكومة منسجمة مع نفسها، حتى اذا اتاحت لها الفرصة في ان تشكل الحكومة القادمة بمفردها.

ان المشكلة في هتين القائمتين هي ان مرشحها لتولي منصب رئاسة الوزراء ينتمون الى الاقلية السياسية داخل كتلها البرلمانية، فالسيد عادل عبد المهدي ينتمي الى المجلس الذي لم يحصد سوى (7) مقاعد فقط من مجموع (70) مقعداً هو العدد الكلي الذي حصده الائتلاف، من مجموع عدد نواب المجلس الجديد (325) كما ان السيد اياد علاوي ينتمي الى حركة الوفاق الوطني التي حصدها ما مجموعه اقل من خمس المقاعد التي حصدها (العراقية) ولذلك فان كلاهما مرشحان عن الاقلية السياسية والحزبية، كل في كتلته، وهذا ما يضعف فرص نجاحهما في تشكل الحكومة المرجوة، لان فاقد الشيء لا يعطيه، حسب القاعدة.

2 حزيران 2010

حول حلقة تداول ونقاش حول المركزية الديمقراطية كنظام ح 3 - 4



قهار رمكو khasako@hotmail.com

نشر اكثر من موقع كردي يوم 23 أيار 2010 تحت عنوان " : حلقة تداول ونقاش حول المركزية الديمقراطية كنظام إدارة - في الأحزاب الكردية في سوريا"

لأخوة القراء: لقد تحدثت في الحلقة الثانية عن قصور دور الأوائل في تقييم الوضع الشعبي وطبيعة النظام السوري وحول كيفية ابعاد شعبنا عن ناره وحقدته بكل الوسائل الدبلوماسية المتاحة لهم، وكذلك حول كيفية الاتصال مع الاحزاب العربية المعارضة و توضيح مطالبها الوطنية لهم حسب مرحلة التطور، هذا إلى جانب أنني تركت الموضوع للمشاركة من قبل المثقفين والمهتمين بالشأن الكردي في سوريا.

مع كل التقدير لهم على جهودهم يطلب منهم المزيد من النضال في المجال العملي ليبرهنوا على مصداقيتهم في عدم التوقف وبان العلاقات ليست فوقية بل انها من اجل مصلحة شعبنا بشكل عام. والمتوقع منهم التحول من الخطأ الى الصواب ومن التردد والقلق الى اتخاذ القرار ومن الياس الى رفع المعنويات ومن الاتشاق الى التلاحم هذا متربطا بكل واحد منهم باعتبار يمكن كل فرد على الاقل ان يقول لا أو نعم!.

يعلم الجميع جيدا بأن القيادات الكردية هي التي تسببت في شق وحدة الصف الكردي وعليهم ان يعيدوا اليها لحمتها وعليهم ان يبرهنوا عليها وعدم الرجوع الى الخلف. علما لن يتدخل احدا في شؤونهم وعليهم أن يرفضوا اي تدخل في شؤونهم الداخلية على الساحة الوطنية ونحن سندا ودعمنا لهم ولن نتدخل في قراراتهم المتخذة بل سنكون الى جانبهم بقدر ما تكون ايجابية سنتقرب منهم أكثر وهذا ما اتوقعه منهم. والاهم يطلب منهم التركيز على تحسين الوضع المالي والاقتصادي ووضعها بيد المختصين ليكون لدورهم الاهمية.

تكملة

الاخوة القراء: أن أنطوت صفحة مفهوم الحزب الماركسي اللينيني - الديكتاتورية البروليتارية - منجل ومطرقة - عمال فلاحين

في أحسن الاحوال بعد سقوط غورباتشوف في مؤتمر يالطا 1988، والمطلوب بشكل خاص بالنسبة للحزب الكردي الابتعاد عن تلك التوجهات الأيديولوجية كونها تخلق الصراع بين الكردي، والكردي وهو ضارا جدا وبشكل أو بآخر يدخل في خدمة نظام البعث العنصري الاشتراكي القومي الفاشي.

اولا: أن مفهوم الأقلية - كتلة فلان - في داخل الحزب، امرا غير مقبولا في مسيرة الحزب الكردي المضطهد لانه يعرقل مسيرته النضالية، باعتبار من مبادئ الحزب الأساسية هو ان يكون الجميع من ذوي الأهداف والافكار المشتركة ويقع على عاتق الجميع القيام بواجبهم كخلية النحل في مواجهة ممارسات النظام القمعية المرفوضة على جميع المستويات، وليس الدخول في الصراع الجانبي داخليا كون ذلك يؤدي إلى كسر المعنويات وخلق حالة من الخوف والقلق وهدم جسور الثقة كما هو حال الاحزاب الكردية مع كل الاسف. وهذا تأكيدا على ان الأعضاء في الحزب هم ليسوا من ذوي الافكار ولا الأهداف المشتركة كما يدعون !.

لذلك من المفروض حين يتم طرح موضوعا ما وتتم المناقشة حوله من قبل القيادة وفي حال ظهور الاختلاف حول كيفية معالجته يفضل لهم طرحه بين الكوادر ومن ثم التصويت عليه دون الإهتمام إلى من يفوز بالتصويت، والأهم.

أ - ان ينتهي الخلاف بينهم بعد التصويت الذي يجب أن يكون سيد الموقف بينهم، وهكذا باعتبار للنضال محطات ويمكن أن يكون فيها الاختلاف في وجهات النظر، وهنا الأمر يختلف كليا عن التكتلات - أو مجموعة فلان - أو الأقلية المرفوضة من قبلي شخصيا !.

ب - ان يتم تسجيل ذلك الموضوع المختلف عليه في محضر الجلسة بكشل يدخل في ارشيف الحزب لكي يعرف في المستقبل من كان يفكر بشكل سليم ومن كان مهملًا و ..!

ثانيا: من المفروض ان تنتهي فكرة الخلاف بينهم بمجرد انتهاء الحدث، ولا يمكن القبول بوجود أقلية مهمتها معارضة ما تم الإنتهاء من طرحه او مناقشته. وهو بالنسبة لي شخصيا يعني ان تلك الاقلية لا تؤمن لا بصوت الاغلبية ولا باحترام ما اتفق عليه وهذا لا يخدم الحزب قط. ومن غير المقبول ان يحمل الحزب مجموعة في داخله مثل القنبلة الموقوتة لا يعرف متى ستفجر في وجهه وتدمر الاول والاخير. لذلك يفضل فرز وتوزيع تلك الاقلية بين الفروع الاخرى وليس بترها وتربية العناصر على خدمة الشعب وليس الافراد والتضحية من اجل القضية وليس من اجل الفرد أو الحزب! أما النظام البديل للمركزية الديمقراطية في إدارة الحزب هي وضع حقوق الفرد و القوانين العصرية التي تحمي الفرد وتتجاوز عقلية التفرد والسير عليها وحمايتها وتوسيع دائرتها باستمرار. وباعتبار أن النضال الكردي هو سياسي بشكل عام فلا بد من السير على مقولة السياسة فن الممكن والنظر الى مصلحة الجماهير، ومن الضروري وضع جميع الإيديولوجيات والمعتقدات في خدمة شعبنا السوري والقضية الكردية وعدم هدر الطاقات والجهودها والعناصر بتلك الحجج وفي مواقع ارتجالية أو انفعالية.

أكرر شكري على جهودهم جميعا و لكن عليهم أن يعلموا جيدا بأن الحزب لا ولن يمثل إرادة الشعب الكردي ! وكذلك في المجال التنظيمي من المفروض ان يكون هناك السرية والاهتمام بالفرد لان القاعدة هي اساس الحزب وقوته ويقدر ما يكون لصوته الالهية وحقوقه محفوظة بقدر ما يكون الحزب بخير! اما بالنسبة للنظام الداخلي يجب أن يكون في خدمة ورعاية الفرد وتشجيع النشاطات وابرار دورها و ضد عقلية التفرد والتسلط والتكتل الفوقي وعدم التشجيع على الالتفاف حول الفرد بل حول القضية بالدرجة الأولى حتى يشعر الجميع بانهم يناضلون من اجل القضية ويجدون انفسهم مدانين للشعب الذي لم يبخل بحقهم قط. ومن مهمة القيادة بناء الكوادر وتهنية الأعضاء ليكونوا موجّهين ومرشدين في خدمة الجماهير وتوعيتها ويفضل التدريب على الكمبيوتر بشكل جيد حتى تعرف طريقها لتصبح قوة لا تقهر، ومن مهمة الحزب قيادة المجتمع ومن ضمن واجبه توعيته وان يكون في مقدمته وليس في المؤخرة حيث الميل الى الكسل والاهمال في الواجب كما هو الحال عليه الان.

يتبع الى اللقاء مع الحلقة 4 وشكرا / 2010 - 06 - 04

قرصنة الصهاينة وقرصنة البعثيين



علي الاحمد

يحلو لي كثيرا هذه الايام أن أقارن بين القرصنة البشعة التي مارسها اليهود قبل أيام على قافلة السفن التي أبحرت إلى غزة، وبين القرصنة الابشع التي يمارسها النظام السوري ضد شعبه وخاصة من يتصدى منهم لمواجهة النظام وممارسة حق المعارضة الشريفه له. وتلك المقارنه تتطابق في عدة مجالات منها على سبيل المثال أن النشطاء الدوليين الذين قدموا على متن تلك السفن هم أشخاص متعلمون مثقفون يفهمون القانون ويحترمون الانظمه فلم يدخلوا المياه الخاصة بدولة اليهود وأعلنوا عن نشاطهم قبل عدة أسابيع مثل النشطاء السوريين الذين يعارضون ظلم النظام وقمعه وتحديه لكل الانظمه والاعراف والاخلاق تماما كما هم الجنود الاوغاد الذين إقتحموا تلك السفينة الامنه.

والتشابه الاخر بين الحالتين أن النشطاء الدوليين لا يبغون منفعة شخصية أو مطمحا خاصا وإنما خدمة الحق والخير والعدل وإنصاف المظلومين المحاصرين، فهم يتركون أعمالهم وعائلاتهم ويتعرضون للإيذاء والاهانه وهو تماما حال النشطاء السوريين الذين يقبعون في السجون القذره للنظام الطائفي المنتن في دمشق ، ويتم حرمانهم من أهلهم وإهانتهم وهم من خيرة طبقات المجتمع من المثقفين والمتنورين من أبناء الشعب من مختلف المدن والشرائح.

التشابه الثالث أن العالم كله أدان وندد بالاجراء الصهيوني ، تماما كما فعل العالم كله ضد إجراءات النظام المجرم في دمشق وممارساته المهينه في السجون والمحاكم العرفيه التي تهين كل ما يمت الى القضاء والى العدل والى الحقيقه.

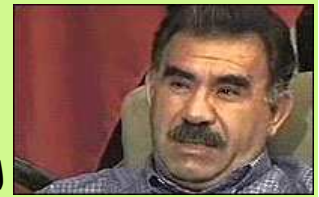
التشابه الرابع أن النشطاء الدوليين عزل من السلاح يحملون أقلامهم وكاميرات التصوير وأجهزة الحاسوب الشخصيه بينما يحمل الجنود اليهود أكثر الاسلحة تطورا وفتكا تماما كما يحمل النشطاء السوريين في السجون أقلامهم وعقولهم المتفتحه المملوءه بالحب والخير لوطنهم بينما يحمل جلادي البعث الحقد واللؤم والحق عليهم وعلى مبادنهم وأخلاقهم وقيمهم التي يموتون من أجلها ويقدمون دماءهم وعرقهم في سبيل تحرير وطنهم من ظلم البعثيين.

التشابه الخامس هو تلك العنجهيه والتكبر من اليهود يقابلها التواضع والاصرار من النشطاء ، تماما كما هي عنجهية البعثيين وتكبرهم وبطشهم وما يقابلها من الصمود والصبر من المعتقلين والمنفيين السوريين الذين يقبعون في السجون أو في المنافي في بقاع الارض.

الإختلاف الوحيد ربما كان هو أن اليهود شعروا بالخزي والعار مما فعلوه فجعلوا بإطلاق سراح المعتقلين بعد أن إنقلب العالم كله ضدهم وبعد أن هوت أسهمهم إلى الحضيض ، بينما لا يعرف البعثيون والطائفون في سوريه شيء إسمه الخجل ولا يفهمون ما معنى أن ينقلب العالم ضدهم ولا يقدرن أي قيمة للاخلاق أو المبادئ ، في حين أن اليهود بالرغم من كل بذاعتهم فقد رضخوا للاراده العالميه وتركوا الناس تعود الى أوطانها في أقل من يومين.

اليهود والبعثيون الطائفون أزلام بشار الاسد من طينة متشابهه، يعتمدون على القوة الغاشمه وليس على أي مبدأ إنساني أو أخلاقي، كلاهما فقد الحياء وفقد الحب وفقد الشعور بالذنب وفقد الشعور بأهات المعذبين والمقهورين في غزّه وحماه ، وفي الخليل وحلب، وفي حيفا ودرعا، وفي دير الزور وعسقلان ورفح وجنين، ربما نجد لليهود عذرا لانهم يقاتلون أعداءهم فأبي عذر ربما نجده للبعثيين؟؟؟ أي عذر لأولئك المجرمين القابعين في دمشق يعيشون دماء وآلام الامهات والزوجات اللواتي فقدن أبناءهن وأزواجهن في غياهب السجون البعثيه، أي عذر ربما نجده لهم؟؟

صوب معالجة تاريخية جادة للأوجلانية (4)



الأوجلانية والسياسة الدولية (2-2) الموقف من اسرائيل - 2

"الذين انفصلوا عنا، يمكنهم توجيه النقد لي ولأفكاري" (الزعيم المعتقل عبد الله أوجالان)



جان كورد، الخميس، 14- 28 أيار، 2010

في البداية سأستخدم كما في المقال السابق عبارة "السيد (أبو)" للاختصار، عوضاً عن الاسم الكامل للزعيم المعتقل عبد الله أوجالان، وأنبه إلى أن الموضوع سيطول قليلاً بسبب أهميته وتشعبه... وأستعين في معالجاتي التاريخية بمقولة للفيلسوف البريطاني الشهير جورج برنارد شو: ((إن قول الحقيقة هي أعظم نكتة في هذا العالم!)).

(تتمة المنشور في العدد السابق): ... بل إن ((الصهيونية العالمية - حسب ما يراه السيد أبو - تقف خلف الحرب الخاصة التي تخوضها تركيا...)) في كردستان (المصدر نفسه: ص 178).

إذن، فإن الحرب بين حزب العمال الكردستاني واسرائيل، مبررة ولا بد منها، حسب تفكير الأوجلانية، وفي الحرب يحاول كل طرف من المتحاربين القبض على أسرى من الطرف الآخر... ولذلك لا يستطيع السيد (أبو) لوم اسرائيل على قيام مخابراتها باختطافه لأنها في وضع "حرب خاصة" ضده وضد حزبه الذي انخرط ضد تركيا والصهيونية العالمية في "الحرب الثورية" التي يؤمن قادتتها بأن ((الكفالية والصهيونية صفتان متجاورتان إن لم نقل أنهما كالبرقالة وقشرتها.)) (سبعة أيام مع أبو، نبيل الملحم : ص 119)

ولذا يشعر السيد (أبو) في الوقت ذاته بأن هناك مساع للتخلص من شخصه بالذات، فيقول: ((ولماذا يطالبون برأس (أبو)؟!... إن اسرائيل هي من تطالب بهذا الرأس تماماً كما تطالب به تركيا... إذن الموقف منا ليس موقفاً ألمانياً، وليس موقفاً أمريكياً... إنه موقف اسرائيلي!..)) (سبعة أيام مع أبو، نبيل الملحم : ص 119)

السيد (أبو) بنفسه يطرح الاسئلة، ومنه السؤال عن السبب الذي يدفع باسرائيل للتخلص منه، ويجب عنها بطريقة ما، من خلال طرحه لأفكاره ومشروعه الثوري الكبير، إذ يقول: ((فالغرب وأمريكا والصهيونية كانوا يرون أنفسهم المتحكمين بالمسألة الكردية، وكانت جميع مخططاتهم تنفذ وبشكل تام. وبعد حرب الخليج (ويقصد حرب الكويت في 1990-1991) كانوا قد اقتربوا من الوصول إلى نهايات مخططاتهم، ولكننا قوينا أكثر بعد حرب الخليج، ووصلنا وتمددنا في كردستان الجنوبية (أي شمال العراق)... وتمكنا من إفشال مخططاتهم في كردستان الشمالية منذ زمن بعيد، والآن تمكنا من إفشال هذه المخططات في شمال العراق أيضاً، مما أدهش الحكومة الأمريكية..)) (سبعة أيام مع أبو، نبيل الملحم : ص 159)

وهكذا فإن ((القوميين البدائيين الأكراد... لن يستطيعوا لعب أدوارهم كالسابق!!)) (المصدر نفسه: ص 161)

السيد (أبو) في حربه مع اسرائيل يذكرنا بأحد أبطال الروايات الكلاسيكية الشيقة، فهي هو يلمح إلى أن غزو اسرائيل للبنان في عام 1982 كان بهدف تصفية حربه، متجاهلاً بذلك الحجم الكبير للمقاتلين الفلسطينيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة رئيسها الشهير الراحل ياسر عرفات آنذاك في لبنان، فيقول: ((ما زالت أصداء مقاومتنا في قلعة الشقيف تقول شيئاً من حقائقنا، وهكذا فقد فشلت جميع المؤامرات الداخلية والمؤامرات التركية - الاسرائيلية، من خلال تلك الحرب والتي كانت تمشي باتجاه تصفيتنا...)) (سبعة أيام مع أبو، نبيل الملحم : ص 221) فهو مصرّ على أن حربه الثورية في كردستان هي ((حربنا ضد اسرائيل وأمريكا...)) (سبعة أيام مع أبو، نبيل الملحم : ص 248)

ولا ندرى من أفتعه من أتباعه ورفاقه بأنه حقق مكاسباً على الصعيد الأوربي، إذ يقول : ((واتبعنا سياسة مرنة تجاه أوروبا أيضاً، واستطعنا كسب الأوروبيين إلى جانبنا نتيجة هذه السياسة المرنة!!)) (سبعة أيام مع أبو، نبيل الملحم : ص 249)

وفي الحقيقة لم نر حتى الآن دولة أوروبية تقف إلى جانب السيد (أبو) وحزبه العمالي الكردستاني، والدليل على خطأ معلوماته تلك، هو أن أوروبا لم تتقيد بلانحة حقوق الإنسان تجاه السيد (أبو) وإلا لما كان الآن في سجن عمرانلي، بل كان سيعيش في فيلا فخمة يحرسها رجاله في احدى الأرياف الأوربية الجميلة، كما كان شأن الامام الخميني الذي انتقل من النجف الأشرف في العراق ليقيم في قصر بالقرب من باريس، مع أنه كان ضد الشاه الايراني عميل أمريكا واسرائيل، وكان يعمل على انجاز "ثورة اسلامية!". ومثل هذه التصورات الخاطئة عن القبول الأوربي له، جعلته يرتكب خطأ اللجوء إليها بدلاً من الذهاب باتجاه كوبا أو الصين الشعبية، أو صوب جنوب أفريقيا من دمشق أو بيروت مباشرة...

بعد اختطاف واعتقال السيد (أبو)، صدرت له عدة دراسات طويلة ومتعمقة، لم يتطرق فيها بتلك السلبية المعهودة لديه تجاه اليهودية والصهيونية، رغم أنه أعاد ذكر ملاحظاته التاريخية عن العلاقة بين مصطفى كمال واليهود، ولكنه يربط ربطاً محكماً بين الصهيونية و"الحلفاء!" الكرد، بعد أن كان يربط فيما مضى بين اسرائيل وحلفائها "الترك".

في كتابه (دفاعاً عن شعب) يذكر شيئاً عن الدور الاسرائيلي في اختطافه واتهامه بالارهاب، وشيئاً عن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، ثم يقول: ((نشهد في يومنا تسارع بعض المحاولات في بلدان أمريكا والاتحاد الأوربي، والشبيهة بالانطلاقات التي قام بها اليهود في المؤتمر الصهيوني المنعقد عام 1896. وقد يعتقدون أمالهم على مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكي. لقد مهد احتلال العراق لمرحلة جديدة هائجة. والكرد هم أقرب المرشحين ليكونوا الحليف السليم والأمين لهذا المشروع. الهدف هو تغيير البنية التحتية الاقتصادية والبنية العلوية العقلية والسياسية، التي تشكل خطراً وعائقاً أمام وجود اسرائيل والنظام الرأسمالي في المنطقة.)) (أنظر: عبد الله أوجالان، دفاعاً عن شعب، ترجمة هيفيدار شيار، ص 296 من النسخة المرسله) DINA 4 (بورق من حجم (من قبل الأستاذ هوشنغ أوسى لي بالبريد الالكتروني

في رسالته المؤرخة ب2007/6/20، والمعنونة ب"إن أرادت تركيا حل مشاكلها عليها التحالف مع الأكراد" يقول السيد (أبو)

للأترك ما يلي: ((هناك دعم أمريكي وإسرائيلي، سيقومون بتأسيس دولة. أنا كنت أطالب بكرديستان ديمقراطية، تعلمون، لقد ناضلت بمرارة ضد هؤلاء في السابق، لكنهم رأوني عائقاً أمامهم وسلموني لتركيا، بعدها زادوا قوة، سيفرض البارزاني دولةً قومية لأنه يملك داعمين ويملك جيشاً، وواضح أن أمريكا وإسرائيل تدعمهم بشكل كبير. إن حصل التحالف الكردي - الشيعي، ومن ثم التحالف الكردي - العربي، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي والإسرائيلي فإنهم سيقومون بتسليح 50 ألف من أكراد الجبليين دون عرقلة من أحد. فلأكراد علاقات مع إسرائيل وسوريا وإيران.))

يبدو أن الاسرائيليين - حسب التفكير الأوجلاني - انقلبوا باختطافهم للسيد (أبو) من حربهم الخاصة ضد الكورد إلى دعم مشروع إقامة "الدولة الكوردية!" تحت زعامة السيد البارزاني... أم أن اتهامه لإسرائيل والاسرائيليين طوال فترة حياته في الحرية بدعم تركيا ضد الشعب الكوردي لم يكن صحيحاً؟

وهذه ليست مجرد زلة لسان، فهو يكرر شيئاً كهذا الذي قاله في رسالته بتاريخ 2007/11/28 أيضاً، حيث ورد فيها: ((تأسيس الدولة الكردية في الجنوب يمتد إلى عام 1946. فعند تأسيس دولة إسرائيل، أرادت تكوين دولة كردية في المنطقة مرتبطة بها، كي تشتت العرب، وتلهي كلاً من تركيا وإيران. ومنذ ذلك الوقت كانت لها علاقات مع أسرة البارزاني. في الحقيقة، كانوا يريدون تأسيس دولة كردية في الجنوب، ليرتبط كل الكرد بهم، وعندما فهموا أنني أدركت هذا الأمر استهدفوني...)) ومن قبل قال بأن قيام كيان كوردي في شمال العراق يشكلُ خنجراً في خاصرة الأمة العربية وإيران، ولذلك فإنه يحارب البارزاني والطالباني!!!

وهذه الفكرة، فكرة أن الصهيونية العالمية وإسرائيل وراء قيام "دولة كوردية!" تراوده مرة أخرى، فيقول: ((إن الخطة انطلقت منذ عام الف وتسعمائة وخمسة وأربعين، وحشد الكرد وراء زعامة البارزاني، ومن خلق دويلة صغيرة قائمة على العنصرية القومية في جنوبي كردستان وربط الكرد بها. كان المخطط يقوم على خلق عداوة دائمة بين هذه الدويلة وبين دول الجوار، واستخدام هذه الدويلة ضد هذه الدول متى ما أرادوا ذلك، وقضت مصلحتهم بذلك.)) (انظر الرابط أدناه في موقع حزب الحل الديمقراطي الكوردستاني)

<http://www.pcdk.org/pcdk/index.php?sid=3278>

وفي رسالة له من السجن تحت عنوان "حزب الشعب الجمهوري يمثل التعصب القومي الأعمى"، يقول السيد (أبو) عن تلك العلاقات التركية-اليهودية العريضة: ((اليهود هم من صنعوا هتلر في ألمانيا، ولهم دور في فكرة إزالة العناصر غير المسلمة والمتواجدة في الأناضول، مثل الأرمن، الروم، والسريان. تعرفون وضع [جلال بايار] و[عدنان مندريس]، اتخذوا قرار الإعدام بحق جلال بايار، لكنهم نفذوه على عدنان مندريس، لم يتم إعدام جلال بايار، وقلة قليلة يعرفون سبب ذلك.)) ويعلل عدم إعدام جلال بايار بأنه يهودي الأصل. فلم يعدم الترك السيد (أبو) أيضاً... فهل سبب ذلك أنه يهودي أو ماسوني؟ طبعاً لا.

والغريب هنا هو اتهامه اليهود بصناعتهم لهتلر النازي الذي أوقد لهم محارق الهولوكوست لإبادتهم، ولا نعلم ما فائدة القضية القومية الكوردية في نشر مثل هذه الاتهامات التي لا علاقة للكورد بها من بعيد أو قريب، وإلى درجة تساعده هو شخصياً في الخروج من محنته التي هو فيها... ولا عجب في أن يُتهم السيد (أبو) ب"معاداة السامية!" من قبل اليهود الذين لا يمكن لهم أن يقبلوا مثل هذه التهمة... وها هو السيد (أبو) يقول في الرسالة ذاتها، والتي ستجدونها في المواقع الإلكترونية التابعة لحزبه بالتأكيد: ((وأعتقد أنهم يتهموننا بمعاداة السامية بسبب تقييماتي حول اليهود. كنت أعتقد حصول ذلك، لماذا أقول ذلك، لا يمكنني قبول تدخل اليهود في سلطات الكثير من البلدان، يجب على اليهود تحليل علاقتهم بالسلطة بشكل جيد، أرى هذا بشكل جيد، ولدي بعض المعطيات. يمكن رؤية التأثير اليهودي على السلطة بالرجوع إلى التاريخ.)) كما أن العجيب في الأمر هو وصفه لأكبر مجرم سفاح بالنسبة للشعب الكوردي على الإطلاق، صدام حسين، في الرسالة ذاتها ب"المسكين!" الذي أعدمه العراقيون، وكأنه لم يكن مسؤولاً عن جرائمه العديدة ضد الإنسانية، حسب ما صدر من المحكمة العراقية الجنائية العليا بحقه من أحكام...

بل إنه يذهب خطوة أبعد من مجرد اتهامه من قبل الاسرائيليين ب"معاداة السامية"، فهو ينافس إسرائيل في المنطقة ويشكل من وجهة نظرها خطراً استراتيجياً عليها: ((لقد لعبت إسرائيل دوراً بارزاً في تجريدي عن العالم وتسليمي، لأنها وجدت في خروجي إلى الشرق الأوسط وتطويري لنهج جديد في الحركة التحررية الكردية منافساً لها وخطراً عليها من الناحية الاستراتيجية...)) (ص 516) ويعطي السيد (أبو) هنا السبب المباشر وراء عملية عزله وابعاده سياسياً ((ومع ميلاد إسرائيل أصبحت تنفذ رقابتها (المقصود بذلك: الرقابة على تركيا) بيد الموساد، وتم ربط كثير من الكرد بالنظام بما فيهم البارزاني والطالباني، غير أن وضع حزب العمال الكردستاني كان يفسد كل الأنظمة التي خلقوها، وكان يهدد التوازن الذي عملوا على ترسيخه، ولهذا السبب اعتبرتوني المسؤول عن ذلك وقاموا بوضعي ضمن سياسة تشهير وعزل مكثفي...)) (ص 504)، ولكن في الحقيقة فإن أوامره إلى حزبه ورسالته من السجن لم تتوقف حتى اليوم، وكأنه في حصن حصين من أيادي "الموساد" و"الميت" و"السي أي ني"، وكما يبدو فإنه يتمتع بحرية تعبير في أيدي إسرائيل وأمريكا وتركيا الآن، أفضل مما كان عليه في ظل حماية الرئيس السوري الراحل، حافظ الأسد، ويحسده عليه كل السجناء السياسيين في العالم.

ثم إنه بعد استمرار حربه الطويلة الأمد على إسرائيل من قبل، يبني آماله على سوريا في مسألة ديمقراطية الشرق الأوسط، حيث يرى في إسرائيل ديموقراطية متعززة، بينما في سوريا فإن الأمر عسير: ((تتميز كل من إسرائيل وسوريا بأهمية كبرى بالنسبة لعملية الديمقراطية، باعتبارهما عضوان استراتيجيان في الساحة العربية. ثمة ديمقراطية متعززة تماماً في إسرائيل. هذا ما يشكل عاملاً مهماً في قوتها، لا ضعفها. أما قول الشيء عينه بالنسبة لسوريا، فهو أمر عسير. نتواجد سوريا الآن على مشارف مفترق حقيقي.)) (المصدر نفسه: ص 186)

إن السيد (أبو) ينحى منحى خطيراً بالنسبة إلى المتتبع العربي بصدد إسرائيل، وذلك في دفاعه الشهير عن نفسه المرفوع من قبله إلى محكمة حقوق الإنسان، ذلك الدفاع الذي يبدو وكأنه يريد فيه تلقين القضاة الأوروبيين درساً طويلاً جداً (590 صفحة) عن التاريخ البشري والحضارات، وعن تاريخ بني إسرائيل بشكل خاص، والذي يحمل عنوان "من دولة الكهنوتية السومرية نحو الحضارة الحديثة"، حيث يقول عن تأسيس وقيام دولة إسرائيل: ((وأصبح ظهور الدولة الإسرائيلية أمراً لا بد منه مع الفاشية الألمانية الهتلرية، إن إسرائيل هي تسديد الأوساط المحيطة وفي مقدمتها العرب فاتورة الإبادة التي مارستها الفاشية الألمانية بحق اليهود.)) (أنظر ص 322) ويقول في مرافعته الشهيرة هذه عن اليهود الذين كان يعتبرهم من قبل أصل الداء في تركيا: ((ويأتي اليهود في مقدمة قائمة المجموعات المؤثرة في تطور وانتشار الرأسمالية ولا سيما في الحضارة الأوروبية وأمريكا. ولهم تأثير في التجارة والمال والعلم والفن وحتى في الأماكن الحساسة في السياسة في جميع أنحاء العالم، تقف وراءهم الحضارة الرأسمالية.)) (أنظر ص 322) في حين أنه يصف العرب في الوقت ذاته كالتالي: ((أما بالنسبة للعرب، فقد ظلوا متخلفين باعتبارهم آخر المجموعات الصحراوية السامية. لكن انتشارهم في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية وأفريقيا الشمالية، أدى إلى وصولهم لثروة وقوة نوعية من الناحية الجغرافية على الأقل.)) (أنظر ص 322)

وعوضاً عن اتهام الاسرائيليين بممارسة الارهاب وتهديدهم بالانتقام، فإنه يقول شيئاً آخر له عدة دلالات، وأهمها ما نتلمسه في الجملة التي يريد بها الاقتراب من الدولة التركية بكل وضوح: ((ليس لإسرائيل الحق في أن تقدمني إلى تركيا في سبيل تأسيس توازنها الاستراتيجي عن طريقها، فجدنا المشترك سيدنا إبراهيم هو النبي الأول الذي اخرج الإنسان من كونه ضحية تقدم إلى الله، والاحترام لذكراه ولدينه يفرض على المוסاد أن لا يقوم بهذه الممارسة، حيث يجب أن تكون هناك حدوداً أخلاقية للتفوق، وعلى الأقل كان على الحكومة اليونانية أن لا تكون آلة لهذه اللعبة الفذرة، وبالتفاهم على القيام بالأعباء دقيقة إلى هذه الدرجة نحو تركيا ليجعلوا مني، الكردي الذي لم يخطر ببالهم أن أكون متعقلاً، قبيلة نووية حية ويلقوها في أحضان تركيا، كان عليهم أن لا يفعلوا ذلك ويفكروا بأن ذلك الكردي قد يتعقل يوماً ويحسبوا حساب انتقامه في يوم ما، وكان يجب عليهم أن يعقدوا حسابهم على ذلك ولو بنسبة واحد بالألف، وكان يجب عدم ارتكاب هذه الجريمة بهذا الشكل الرخيص ليقوموا بصلب روح المسيح مرة أخرى في مركز المسيحية الأرثوذكسية.)) (ص 514)

ولكنه - مع الأسف - ينسى هنا إلى أي جهة يرفع مذكرته هذه، فهو في حين يطمئن عدوته الأساسية تركيا إلى أنه "الكردي المتعقل"، فإنه يهدد اليونان بانتقام مستقبلي، قد يقوم به في يوم من الأيام، وهذا لن يفرح القضاة الذين عليهم اصدار حكم بصدده، كما ينسى مكانة كل من ابراهيم وعيسى عليهما السلام لدى هؤلاء القضاة الأوروبيين المسنين والمحافظين، فيدخل في تشبيهات لا يمرر لها هنا... أما بالنسبة لاسرائيل التي سلمته للأتراك فإنه يكتب هنا بلومها على ما ارتكبه من خطأ ((في سبيل تأسيس توازنها الاستراتيجي!))

بل إنه يشبه خروجه من سوريا بخروج موسى عليه السلام من مصر، ولكنه يترك الباب مفتوحاً لاقاء السلام على اليهود والتأكيد على حقهم في أن يكون لهم مكان في المنطقة والاشادة بدورهم الحضاري الهام: ((القوة اليهودية هي التي تكمن وراء إصدار أمر تسليمي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قمت دائماً بتشبيه هذا الوضع بما فعله اليهود بموسى عند خروجهم وربما هم الذين قتلوه، وأنا الذي طالبت دائماً بمكان للشعب اليهودي في الشرق الأوسط الديمقراطي وأكن احتراماً وتقديراً كبيراً نحو الطاقات اليهودية في مجال العلم والفنون والفلسفة...)) (ص 516) ورافقته فكرة أهمية دوره في محاربة الاستراتيجية الاسرائيلية إلى السجن أيضاً، بل هو أخطر عليها من الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات: ((فعند الحديث عن القضية الكردية تقليدياً تتبادر إلى الأذهان القوى الكردية العراقية المتواطنة وتحاول إسرائيل بسط هيمنتها من خلال هؤلاء على كل الشعب الكردي بشبكة استراتيجية، وقيامي بتمزيق هذه الشباك وتصرفي بشكل مستقل تماماً، بالإضافة إلى قيامي بتضييق الخناق على هؤلاء المتواطنين باستمرار، وبقائي في الساحة العربية لفترة طويلة، دفع بالاسرائيليين إلى وضع استراتيجية بشأنني على المستوى العالمي، فإنني كنت بالنسبة لإسرائيل وضعاً يتجاوز عرفات بكثير من حيث عدم الرغبة فيه، وهذه هي الأسباب الرئيسية لدخولهم في تحالف استراتيجي مع تركيا من أجل استهدافي.)) (ص 516)

وبصدد توضيح نهائي، وبشكل أفضل، لموقف الأوجلانية أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية تجاه إسرائيل، يمكن الاعتماد بشكل خاص على ما كتبه في مرافعته ذاتها. فهذا هو يقول: ((إن مناهضة الرق والافتقار إلى القوة اللازمة للتخلص منه، قد أجبر العيرانيين على التجديد الدائم عبر تاريخهم، وذلك يمثل مساراً في التطور الحضاري)) (ص 144) فهو يجد في اليهود والاسرائيليين قوة تطور حضارية وليست "إرهابية" كما كان ينعتهم في الماضي.. بل إنهم الأمل في "ديمقراطية العرب" أيضاً: ((ويظهر أنه لا مفر من سير العلاقات العربية الإسرائيلية نحو الحل تحت ظل فيدرالية في القرن الواحد والعشرين، ويمكن للتجربة الديمقراطية لإسرائيل في العالم أن تلعب دوراً تاريخياً في ديمقراطية العرب.)) (أنظر ص 322)

فاسرائيل هنا هي الأمل بعد كل ما قاله عنها من أوصاف واجرام وارهاب على صعيد المنطقة والعالم... بل يفوق عدد مرات ذكر

ألفاظ "اسرائيل واسرائيلية وعبري وعبرية ويهود ويهودية" في مرافعتها هذه ألفاظ "الكورد وكوردي أو كوردستان وكوردستان" بكثير، أما لماذا كل هذا الاهتمام بتاريخ العبريين والدين اليهودي والدولة الاسرائيلية في مرافعة زعيم كوردي، فالهدف معروف، ألا وهو أن اسرائيل صارت حبل الانقاذ من ورطة السجن المؤبد، وإن لم يكن هذا صحيحاً فليسعفنا الأتباع والأشياء بعرض الهدف الحقيقي من وراء حشر كل هذا التاريخ الاسرائيلي في مثل هذه المذكرة المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقضية الكوردية... والأسئلة التي على مناصري السيد (أبو) الإجابة عنها في نهاية هذه القراءة التي قمنا بها لمواقفه تجاه اسرائيل، هي:

-هل لاسرائيل مصلحة استراتيجية في قمع الشعب الكوردي ومعادة حركته التحريرية الوطنية؟ ولماذا؟

-هل الكورد مضطرون لمحاربة اسرائيل في كفاحهم من أجل الحرية؟

-هل الأوجلانية فعلاً أخطر على اسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية أو من حركة فتح التي قادها الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات؟

-هل القوى العراقية الكوردية متواطئة حقاً مع اسرائيل، وما هي الاثباتات بذلك في أيدي الأوجلانيين؟

-هل قيادة حزب العمال الكوردستاني (أو منظومة المجتمع الكوردستاني) وأنصارها الذين يقاتلون من أجل تحرير الشعب الكوردي ويضحون لذلك بحياتهم متفقون مع زعيمهم السيد (أبو) فيما يتعلق باسرائيل حقاً؟

- وأخيراً، هل حقاً تم صرف 8 مليارات دولار كرشوة للروس من صندوق النقد الدولي ثمناً لطرد السيد (أبو) من بلادهم؟ ولماذا يرفض الغرب وترفض اسرائيل حتى لجوء السيد (أبو) إلى دولة مثل روسيا تستطيع التحكم بتصرفاته ومنعه من ايداء الآخرين؟

من أجل الاستمرار بجدية في هذه المداخلة لـ"معالجة تاريخية" للفكر الأوجلاني، أكتفي في هذه الحلقة هنا، ولكن أبين للقارئ الكريم النقاط الأخرى التي سأطرق إليها في الحلقات الأخرى إن شاء الله:

-الأوجلانية والقضية الكوردية والثورة والحركة السياسية الكوردية

-الأوجلانية والتعامل مع الرفاق

وقد تسبق نقطة الأخرى حسب الامكانات والظروف التي أكتب فيها.... وآمل أن يساهم الانتصار والمعارضون معاً في القاء مزيد من النور على "الأوجلانية" التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في صراع شعبنا ضد أعدائه من أجل الحرية والحياة الكريمة في سلام وأمن واستقرار على أرض وطنه كوردستان. وأن يصححوا أخطائي التي أقع فيها لدى الاستعانة بالنصوص والأقوال والمداخلات إن وجدت. والله ولي التوفيق

بيانات



Kurdish organization for the defense of human rights and the general liberties in Syria (DAD)

كل إنسان، على قدم المساواة، التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه. المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أوفي حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون....
الفقرة الأولى من المادة / 14 / من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز على أساس الوقائع وفقاً للقانون ودون أية تعقيدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أي جهة كانت أولاً سبب.
الفقرة الثانية من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية

المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD)

منظمة حقوق الإنسان في سوريا – ماف * اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا – الرائد
www.DadKurd.co.cc Dadhuman@gmail.com www.hro-maf.org kurdmaf@gmail.com
radefmustafa@hotmail.com www.kurdchr.net kurdchr@gmail.com

محكمة أمن الدولة العليا بدمشق

تعقد الجلسة الأولى لمحكمة أعضاء قيادة حزب يكي تي الكردي في سوريا

في هذا اليوم الأحد 6 / 6 / 2010 عقدت محكمة أمن الدولة العليا بدمشق بالدعوى رقم أساس (184) لعام 2010 الجلسة الأولى لمحكمة الأعضاء القيايين الثلاثة من حزب يكي تي الكردي في سوريا، وهم:

- الأستاذ حسن إبراهيم صالح والدته نون في العقد السادس من عمره متزوج وله العديد من الأولاد نائب سكرتير حزب يكي تي الكردي في سورية مواليد تنورية يحمل إجازة بالجغرافية مدرس متقاعد معتقل سابق وسكرتير أسبق لحزب يكي تي.

- المحامي محمد مصطفى بن احمد وعائشة. مسجل بفرع نقابة المحامين بالحسكة منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً متزوج وله طفلة مواليد القامشلي 1962 معتقل سابق على خلفية اشتراكه في مسيرة الأطفال أمام اليونيسيف في 26 / 6 / 2003 عضو اللجنة السياسية في حزب يكي تي.

- السيد معروف ملا احمد بن احمد من مواليد القامشلي لعام 1954 متزوج وله أربعة اولاد عضو اللجنة السياسية لحزب يكي تي اعتقل في 12 / 8 / 2007 من قبل أمن الدولة أخلي سبيله في 3 / 3 / 2008

وقد تم تأجيل الجلسة إلى يوم 20 / 7 / 2010 بسبب عدم حضور مندوب عن نقابة المحامين للحضور مع المدعى عليه المحامي محمد أحمد مصطفى.

الجدير بالذكر أن المدعى عليهم الثلاثة قد استدعوا من قبل مدير منطقة القامشلي بتاريخ 2009/12/26 وانقطعت أخبارهم رغم التسريبات في حينها أنهم موجودين لدى الأمن السياسي بالحسكة ومن ثم بدمشق إلا أن مصيرهم بقي مجهولاً ولم يتسنى لذويهم الاتصال بهم رغم المحاولات العديدة.

إننا ندين المحاكمة الجائرة بحق هؤلاء المعتقلين ونبدي قلقنا الكبير من استمرار حالات الاعتقال التعسفي و الاختفاء القسري فضلاً عن عدم حيادية القضاء و تبعيتها للسلطة التنفيذية، مما يشكل استمرار في انتهاك الحريات الأساسية في سوريا. كما إننا نطالب السلطات السورية بإطلاق سراح جميع سجناء الرأي والتعبير والضمير، وطي ملف الاعتقال السياسي بشكل نهائي وإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإلغاء المحاكم الاستثنائية وبشكل خاص محكمة أمن الدولة العليا. ونطالب باحترام القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعت عليها سوريا والتي تؤكد على عدم جواز الاعتقال التعسفي وعلى المحاكمة العادلة وعلى حرية الإنسان في اعتناق الآراء والأفكار دون مضايقة.

دمشق 6 / 6 / 2010

منظمة حقوق الإنسان في سوريا – ماف / اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – الرائد

المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD).

بيان الأمانة العامة لإعلان دمشق

حول مهاجمة الجيش الإسرائيلي لأسطول سفن الحرية

بيان

كانت مهاجمة الجيش الإسرائيلي وأسطوله الحربي لقافلة سفن الحرية التي أقلت ناشطين عالميين من أربعة وأربعين جنسية، تحمل مساعدات لشعب غزة المحاصر، لغاية كسر الحصار الإسرائيلي، المفروض على غزة للعام الرابع على التوالي، قرصنة

إن ما أقدمت عليه إسرائيل من فعل يقع خارج المعقول السياسي والأخلاقي. إنه اعتداء فاضح على ناشطين عُزّل في المياه الدولية، وانتهاك للقانون الدولي راح ضحيته العشرات بين قتيل وجريح. واعتقلت بقية الناشطين، وسافت السفن التي تقلهم إلى موانئها، ثم أفرجت عنهم لاحقاً.

إن ما فعلته إسرائيل أذهل العالم وصدّم الضمير الإنساني وأخرجه عن صمته وأخرج أصدقاءها ومؤيديها في العالم، وعرى وجهها العنصري المتطرف الذي لا يقيم وزناً للرأي العام العالمي والقانون الدولي. لقد أرادت إسرائيل بجريمتها هذه إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي والإقليمي، وخاصة مؤيدي الشعب الفلسطيني في العالم، بأن الرعونة الإسرائيلية لا حدود لها، ولتقطع الطريق أمام أية محاولات أخرى لكسر الحصار على غزة. إن هذا الاستهتار سيزيد من عزلتها في العالم. ولا يمكن له أن يبقى لا مبالياً في النهاية، ويترك طغمة من المتطرفين تعبت في المنطقة وتدفع نحو مزيد من التوتر.

إن هذه الجريمة النكراء وتداعياتها درس للشعوب العربية وشعوب المنطقة، من المفترض أن يدفعها نحو مزيد من التمسك بالشرعية الدولية والرأي العام العالمي، لأن فيهما أملاً أمام العرب للجم التطرف الإسرائيلي، خاصة وأن الأنظمة العربية عجزت طوال العقود الستة الماضية، من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أو أنها لم تكن راغبة بما يكفي لتعديل موازين القوى الإقليمية، بما يضمن ردع إسرائيل. على العكس من ذلك، عملت الأنظمة العربية، على تنوعها، على لجم شعوبها وقتل روح المبادرة لديها وخنقتها بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، حتى استحالت عجزاً، لا تستطيع، بل ممنوع عليها أن تقدم شيئاً، ولتعيش على شعارات الممانعة التي لم تمنع إلا أصحابها.

هذه الجريمة تحثنا أيضاً لتلمس الأضرار الكبرى للانقسام الفلسطيني والسعي الدؤوب لإعادة الوحدة إلى صفوف الشعب الفلسطيني. إن الأمانة العامة لإعلان دمشق، باسم ناشطي الإعلان ومؤيديه، تدين هذه الجريمة الإسرائيلية البشعة، وتطالب العالم ودوله الكبرى والمنظمات الدولية أن تقف أمام مسؤولياتها وتردع الغرور الإسرائيلي الذي اعتاد أن يفلت من العقاب وأن يكون فوق القانون الدولي، كما تدعو شعوب العالم إلى مزيد من التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم نضاله المشروع حتى استرداد حقوقه وقيام دولته المستقلة القابلة للحياة كما أقرتها الشرعية الدولية.

دمشق 2010/6/4

الأمانة العامة لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي



جمعية اكراد سورية في النرويج تعلن نتائج جائزة الاعلام الكوردي لعام 2010

Kksn - Oslo

تزامنا مع الذكرى الثانية عشر بعد المائة لصدور أول صحيفة كردية (كردستان) على يد أمير الصحافة الكوردية الأمير البدرخاني مقداد مدحت، في 22 نيسان 1898 في القاهرة بمصر، اعلن في العاصمة النرويجية اسماء الفائزين بجائزة الاعلام الكوردي لعام 2010 ويتم دعم الجوائز من قبل العديد من منظمات حرية الإعلام والصحافة، منها معهد الصحافة والمجتمع النرويجي، نقابة الصحفيين النرويجيين، وزارة الثقافة النرويجي، المكتب الثقافي في بلدية العاصمة اوسلوا.

تهدف الجائزة إلى تشجيع وتكريم الإعلام الكوردي والعاملين فيها للنهوض بالعمل الإعلامي واعتزازاً بمساهماتهم، وهي جائزة وشهادة تقدير، حيث اعلن مجلس ادارة الجمعية اسم الفائز بالجائزة وهو: الاستاذ يونس حمد مراسل قناة كردستان تفت في النرويج، وتكريم الاستاذ صلاح مصطفى علي مراسل قناة كورد سات بشهادة تقدير.

وجاء في بيان مجلس الادارة والهيئة الاستشارية للجائزة عن حيثيات فوز الاستاذ يونس حمد مراسل قناة كردستان تفت: جاء منح الجائزة للاستاذ يونس حمد مراسل قناة كردستان تفت لمساهمته البارزة في الاعلام المرئي والمسموع ولمتابعته الميدانية لنشاطات الجالية الكوردية والكوردستانية في المملكة النرويجية بكل حيادية وإتقان، وتعزيزه جسور المعرفة والتواصل والتفاعل بين الوطن والمهجر.

من جانبه اكد السيد عبد الكريم حسين عضو مجلس ادارة الجمعية خلال تصريح لمكتب الاعلام ، ان الجائزة تنسجم مع التوجهات الاستراتيجية لجمعية اكراد سورية في النرويج الرامية الى دعم الثقافة والاعلام وحقوق الانسان الكردي، ووضح ان

الجانزة تعتبر احد اهم مشاريع الجمعية حيث سيتم سنويا توزيع جانزة في مجال الثقافة والاعلام وحقوق الانسان الكردي وتهدف لتكريم وتشجيع الشخصيات والهيئات العاملة في هذا المجال. وسيقام حفل تسليم الجوائز في مهرجان الارض الدولي الثالث الذي تنظمه جمعية اكراد سورية في النرويج في منتصف شهر يونيو القادم، الذي سيقام في قلب العاصمة النرويجية اوسلوا وبمشاركة اكثر من 32 دولة وبحضور وزير الثقافة النرويجي ورئيس بلدية العاصمة وممثلين عن وزارة الهجرة ومندوبي السفارات العالمية في المملكة النرويجية.

جمعية اكراد سورية في النرويج

هذه النشرة:

نحاول في هذه النشرة السياسية كسب الكتاب الكورد والسوريين المعروفين بكتاباتهم ودراساتهم الهامة التي تؤثر في وعي شبابنا، ومستقبل المعارضة السورية، وبخاصة أولئك الذين يترفعون عن حملات التشهير الشخصية ويحاولون الكتابة - قدر الامكان - بموضوعية وبجرأة في مختلف الموضوعات السياسية التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع الكوردي خاصة والسوري عامة وبسياسات النظام العدواني تجاه شعبنا... ونعتذر عن نشر الموضوعات الأدبية، كما نعلن بأننا لا ننشر المواد التي فيها تجديف ديني بحق أي ديانة أو أتباع أي منها...

مسؤول التحرير:

جان كورد

<http://peyam.eu> kurdistanicom@yahoo.de cankurd@email.com

ارسلوا رسائلكم إلى

DUSK, P.O.Box: 410 120, D-53023 Bonn

للاتصال تلفونياً (+49) 01638698159

ساعدونا لتطوير هذه النشرة من كل النواحي

لتصبح نشرة لائقة بنضالنا الوطني الديموقراطي

تنبيه

لدينا في موقعنا (([بيام](#))) عدد لا بأس به من مجلات ونشريات الأحزاب السياسية (الكردية السورية، وكذلك الكردستانية) والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، والتي تعنى بالشؤون الثقافية الكردية، بإمكانكم العودة إليهما للاستزادة من المعلومات التي تبحثون عنها... وسنكون شاكرين لمن يساعدنا في جمع هذه المجلات والنشرات وارسالها إلينا على شكل (PDF)